



أثر التنمية على التوسع السكني في مدينة توكرة خلال المدة 1966 - 2036م
"دراسة في التخطيط الحضري"

د. أحمد محمد جعودة - أستاذ مساعد - قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة بنغازي
د. امراجع محمد الخججاج - محاضر بجامعة عمر المختار - قسم الجغرافيا - كلية الآداب

المخلص

تطرقت الدراسة لأثر التنمية على توسع الاستخدام السكني بمنطقة توكرة ؛ حيث تبين أن المنطقة شهدت توسعاً في الاستخدام السكني بشكل مطرد مما أثار على خطط التنمية خصوصاً الخطط الاقتصادية والتخطيطية، فمن خلال الدراسة أتضح تأثير النمو السكاني في زيادة وتيرة التوسع الاستخدامات الحضرية بالمنطقة فقد زادت اعداد المساكن من 1541 مسكن في عام 1966 لتصل في عام 2000 لحوالي 2490 مسكن ، الأمر الذي يعد مؤشراً واضحاً على مدى التطور المساحي بالمنطقة مما يعطي انطباع واضح للجهات الرسمية على ضرورة العمل في تحسين مستوي الخطط والبرامج التنموية بالمنطقة بما يتناسب مع مقوماتها الطبيعية والبشرية خصوصاً وأن المنطقة تشهد في الآونة الأخير ارتفاعاً في الأنشطة السياحية والمرافق ذات العلاقة مثل المقاهي والمطاعم ، كل ذلك يعكس مدى تأثير مشاريع التنمية التي قامت بها الدولة في فترات سابقة مع التركيز على ضرورة مراعات البعد البيئي في المستقبل كون المنطقة تتميز بمظاهر سياحية جاذبة للاستثمارات ، إلى جانب تحسين مستوي الخدمات والمرافق العامة لجذب المزيد من السكان والمستثمرين.

الكلمات الافتتاحية : التنمية - التوسع السكني - توكرة



مقدمة

يمثل السكن العنصر الاساسي في تطوير وتخطيط المدينة، وأن العناصر الاخرى مبنية عليه ومكملة له، حيث تحضي قضية الاسكان بأولوية خاصة عند تحديد سياسات التطور الاجتماعي، وذلك في كونه مؤشر رقمي تقيس عليه الدول مدى تقدمها الحضاري بناء على معدل الطلب السنوي للسكن ومتوسط سن الزواج بالمجتمع مع معدل إشغال اسر للمسكن الواحد. فعند تتبع مسيرة قطاع الإسكان في ليبيا خلال المراحل التخطيطية السابقة يتضح التحول الكمي والنوعي في القطاع بحيث تغيرت معالم الخريطة الاسكانية في كافة المدن والقرى الليبية نحو معايير تصميمية وفنية عالية. بدأت اولى الدراسات التخطيطية بالبلاد لهذا القطاع سنة 1964م ضمن دراسة مؤسسة دوكسيادس (*Doxiads*) حول الاسكان العام في ليبيا، وجاء هذا العمل في جزئين. وما عقبها من دراسات ضمن برامج تنمية القطاع حتى الوقت الحاضر. فتعد ليبيا من البلدان القليلة التي نجحت على حد كبير في التغلب على الاوضاع السكنية السيئة بالمقارنة بالدول المشابهة لها في الظروف الاقتصادية، حيث وفرت الدولة المساكن للمواطنين لمدة عقدين من الزمن للمدة (1970 - 1990م) وذلك من خلال الإسكان العام والإسكان الاستثماري وإسكان محدودي الدخل، مع منح عدد كبير من القروض السكنية. فمن خلال خطط التنمية توفرت مئات الالاف من الوحدات السكنية فترة السبعينيات والثمانينيات تم التركيز على تطوير قطاع الاسكان حيث تم إقامة (23000) وحدة سكنية بمعدل (9.9) وحدة سكنية لكل (1000) نسمة، وخلال الفترة (1984-1995م) أضيف (192700) وحدة سكنية للرصيد السكني في ليبيا، مع نهاية هذه الفترة تم إنشاء هيئة خاصة بالإسكان من سنة 1994م، حيث اصبح يشاطر الدولة شريك رئيس وأساسي في العملية الاستثمارية لقطاع الإسكان متمثلاً في القطاع الخاص الذي حمل عن الدولة عبئها السابق في التعهد المباشر بالبناء والتشييد فأصبحت عامل مساعد وراعي في توفير المسكن للمواطن. ضمن هذا التحول والتوسع في قطاع السكن الذي شمل مدن ليبيا التي كان من بينها مدينة توكرة



التي شهدت توسعاً إسكانياً خلال مرحلة الجيل الاول والثاني، التي تبنتها برامج التنمية الحضرية بالبلاد عبر العقود الاربعه الماضية التي تركز على مفهوم أن الدولة هي الضامن الاول للسكن. تتضمن هذه الدراسة تحليلاً لمسيرة التوسع السكاني في مدينة توكرة واسباب التوسع بهذا القطاع، ومن ثم يتم التطرق الاثار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية التي نجمت عن اثر التنمية فيه، الامر الذي قد يكون راجع الى النمو السكاني او للهجرة الوافدة من المناطق المجاورة. حيث كان للسياسات التنموية الموجهة للمدن الصغيرة اثر بارز في التوسع السكاني. وصل حجم سكان مدينة توكرة في سنة 1973م حوالي 5130 نسمة، بينما ارتفع حجمها في سنة 1984م الى حوالي 6830 نسمة، وفي سنة 1995م زاد الى حوالي 8598 نسمة بينما في سنة 2006م فقد شهدت زيادة واضحة حيث بلغ حوالي 11723 نسمة تقريباً⁽¹⁾. حيث إن التوسع المكاني لمدينة توكرة في سنة 1966م كان حوالي 10.52 هكتار تقريباً، أخذاً في الزيادة سنة 1980م الى حوالي 128.8 هكتار تقريباً، بمعدل زيادة سنوية بينهما حوالي 80 هكتار تقريباً، ومن المتوقع ان تصل مساحة المدينة في عام 2000م الى حوالي 404.3 هكتار تقريباً. وبالتالي تزداد مساحة الاستخدام السكاني مع زيادة المساحة الحضرية للمدينة بناءً على تأثير التنمية المباشر في نموها.

• تحديد منطقة الدراسة:

تقع مدينة توكرة على السهل الساحلي المنبسط على مسافة 69 كيلومتراً تقريباً شمال شرق ليبيا، وإلى الشمال الشرقي من مدينة بنغازي الليبية، إذ تقع في إحداثياتها عند تقاطع خط طول (17' 34' 20°) شرقاً، ودائرة عرض (32° 14' 32') شمالاً. حيث تمتد المنطقة على الطريق الاقليمي (بنغازي-المرج) إن لموقعها سمة حضرية وخدمية في كونها تقع بمنتصف المسافة فيما بين مدينتي بنغازي والمرج، مما جعل منها مركزاً حضرياً ينمو ويتسع وظيفياً على الشريط الساحلي الممتد فيما بينهما. فهي بذلك تقوم بدور المركز الخدمي للمناطق المحيطة بها وكذلك حركة السير الاقليمية التي تمر عبرها.

⁽¹⁾ بيانات التعدادات العامة للسكان، للسنوات 1973 - 2006م.



• مشكلة الدراسة:

يتضح بأن للسياسات الاسكانية في مدينة توكرة دور بارز؛ في كونها ستؤدي الى مرحلة جديدة من التطور في البنية الاسكانية بالمدينة التي تعتمد بشكل اساسي على مخصصات التنمية فيها. بذلك ستجيب الدراسة على تساؤل مفاده: ما أثر التنمية في التوسع السكني في مدينة توكرة؟

• تساؤلات الدراسة:

- 1- هل للسياسات الاسكانية دور في التوسع السكني؟
- 2- هل للخصائص الديموغرافية دور في التوسع السكني؟
- 3- هل لنمو المدينة الطبيعي تأثير مباشر على التوسع السكني؟
- 4- هل يوجد تأثير متبادل بين قطاع الاسكان والقطاعات الاخرى؟

• أهداف الدراسة:

- 1- تتبع تأثير التنمية على التوسع السكني بالمدينة.
- 2- التوصل الى معرفة العوامل التي ادت الى التوسع السكني.
- 3- دراسة الامكانات الحضرية بالمدينة.

• اهمية الدراسة:

تقوم بالبحث في العوامل التي تؤثر على التوسع السكني بمدينة توكرة من خلال برامج التنمية أو غيرها من العوامل الأخرى، ومن ثم تحليلها وتقييمها لكي يتمكن الباحث من تحديد الاتجاهات التي تنمو على اساسها المدينة التي تنعكس بالضرورة على التوسع السكني ومن ثم الزيادة في عدد وحداته مع ايجاد بدائل التوسع الحضري بالسليم بالمدينة ضمن برامج التنمية المكانية.

• أسباب اختيار منطقة الدراسة:

- نظراً لأن مدينة توكرة كأى مدينة صغيرة أخرى تنمو وتتسع في استخدامها السكني، فكان من الضروري دراسة هذا التوسع المتأتي عن برامج



التنمية المكانية، إذ لم تدرس المدينة دراسة حضرية سابقة، عن تطور السكن وعلاقته بالتنمية الاقتصادية،

- عدم تغطية المدينة بالدراسات الاكاديمية التي تهتم بالجانب التحليلي للتوسع السكني والتوجه التنموي لها.

1- التنمية والاستثمارات الاقتصادية في منطقة توكرة:

لقد خصصت الحكومة اعتمادات مالية من أجل الاستثمار في المناطق الحضرية وخصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين للفترة (1964-1984م) لتنمية الحضر، خاصة المدن الصغيرة في النواحي الاقتصادية والبنية التحتية والنقل والمواصلات والصحة والتعليم والاسكان والمياه والكهرباء وغيرها مما سمح بهجرات من الريف إلى المدن الصغيرة، إن نمو المدينة العمراني يبدأ من الوسط المركزي المكاني نحو الأطراف مقترناً ذلك بظهور المناطق السكنية الجديدة نحو الأطراف والهوامش، حيث يظهر النمط الشريطي على مسارات الشوارع داخل المدينة ومداخلها وتركيب المدينة العمراني، حيث أظهرت نمطين لنمو المدينة العمراني مورفولوجياً: الأول: النمط العمراني الحضري على مسارات الشبكة النقلية من مركز المدينة إلى أطرافها حيث التوسع العمراني والسكني القوسي لتملاً الفراغات العمرانية مع محاور الشوارع والأذرع بشكل شريطي طولي⁽²⁾. أما النمط الثاني: فيشمل التوسع العمراني في الشوارع الفرعية الحديثة عند مخارج المدينة ومداخلها واستغلال المساحات والفراغات من الأراضي الفضاء، وبالتالي اتخذت المدينة شكل النمو العرضي الشطرنجي حسب نمو مساحات الاستخدامات المتنوعة والتنمية العمرانية السكنية بالمدينة، كما بالجدول (2) والشكل (1). في هذه الفترة حتى أواخر الألفية الثالثة فزاد عدد سكان المناطق مما أدى إلى احتياجاتهم المستقبلية للإسكان. تعطي لنا مدينة توكرة نموذجاً جيداً للزيادة الكبيرة في مساحات الاستخدامات الحضرية للأراضي من النواحي الاقتصادية المتعددة والأنشطة الاجتماعية.

⁽²⁾ عبدالله عطوي، (2001)، جغرافية المدن، ج4، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، ص ص 220-221.

جدول (1) تطور استخدام الأراضي في مدينة توكرة خلال الفترة 1966-2000م

السنوات	المساحة بالهكتار	حجم الزيادة بالهكتار	الزيادة السنوية %
1966	10.52	-	-
1980	128.8	118.28	11.24
2000	404.3	275.5	80

pp 76- 82، Benghazi thero vghages Benghazi 1972،Bulugma،M،Hadi

الشكل (1) مرئية توكرة 2002م



يتضح من دراسة الجدول (1) والشكل (1) انه قد اتسعت المدينة نتيجة للهجرة السكانية إليها في الاستخدامات الاقتصادية (التجارة، الخدمات، التصنيع) لتصل مساحة المدينة من 10.52 هكتار عام 1966م إلى 128.8 هكتار بفارق 118.28 هكتار خلال عام 1980م أي أن الزيادة شملت فترة زمنية بلغت 14 عاماً بمعدل سنوي قدره (8.44 هكتار سنوي) مما يعكس أهمية المدينة في النمو الحضري المكاني لها، ثم اتسعت مرة أخرى في الفترة (1980-2000م) أي خلال عشرين عاماً، اخذ المخطط الحضري في الاتساع من 128.8 هكتاراً إلى 404.3 هكتار بفارق 275.5 هكتار وبمعدل



نمو سنوي قدره (13.775 هكتار سنوي)، مما يدل على النمو المتزايد للاستخدامات الحضرية بالمدينة ورفعتها المكانية، حيث أن التوسع الكبير في الاستخدامات راجعاً لموقع المدينة على الطريق الساحلي ، وبالتالي انتشار وظائف خدمات الطرق مثل المطاعم والمحلات التجارية ومحطات الوقود ورش صيانة السيارات وغيرها من الاستخدامات المتعددة للمدينة، وبالتالي تأثير ذلك جلّه على النمو العمراني الحضري لها وظهور ألية جديدة للتطور السكني بالمدينة.

2- النمو العمراني والسكني في مدينة توكرة:

يتبين من الشكل (2) و الجدول (2) وبياناته عدة حقائق وهي كالتالي: لقد اتسع النطاق العمراني الحضري لمدينة توكرة خلال 14 عاماً للمدة-1980 1966 بنحو 74.23 هكتاراً من مساحة 4.57 هكتار عام 1966م إلى 78.8 هكتار عام 1980م وذلك بنسبة زيادة سنوية قدرها 116.02% وهذا يعكس مدى أهمية الهجرات المتتالية من السكان في تلك الفترة مع النمو الاقتصادي والوظائف داخل مدينة توكرة حسب مخطط التنمية الاقتصادية والسكان التي وضعته الدولة الليبية لتطور المدن الصغيرة ومدن الترانزيت والطرق الساحلية ويبدو خلال الفترة ما بين 1980-2000م اتساع المساحة العمرانية للمدينة لتشمل تطور واضح ما بين 120 هكتاراً عام 2000م بعد أن كانت المساحة العمرانية قدرها 2.61% سنوياً وبفارق 41.20 هكتاراً كزيادة خلال عشرون عاماً بمعدل 2.06 هكتار سنوياً، مما يعكس النمو العمراني المتزايد للمدينة. مما يعني أن الهيكل الإسكاني للمدينة قد ارتبط بالمخطط التنموي الاقتصادي والاجتماعي، وتحديد الاحتياجات المستقبلية للمدينة من السكن حتى عام 2036م من عام 2019م أي خلال 17 عاماً. لقد أثر في الهيكل السكاني متغيرات جغرافية ودعائم اساسية أهمها النمو السكاني للمدينة خلال نفس الفترة وبالتالي تطور عدد الوحدات السكنية والمباني بالمدينة لتتزامن مع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لمدينة توكرة.

جدول (2) التغيرات السكنية في مدينة توكرة خلال الفترة 1966-2000م

السنوات	المساحات بالهكتار	حجم الزيادة بالهكتار	الزيادة السنوية % ⁽³⁾
1966	4.57	-	-
1980	78.8	74.23	116.02
2000	120	41.20	2.61

المصدر: بيانات مؤسسة دو كسيادس، المخططات العامة والشاملة للإسكان في المدن الليبية للفترة 1966-2000م، والنسب من حساب الباحث.



الشكل (2) مرنية توكره 2020م

يبدو من الجدول (3) عدة نقاط وهي كالاتي: لقد زاد عدد السكان من 1800 نسمة عام 1966 إلى 5100 نسمة 1980 خلال 14 عاماً بمعدل زيادة عددية سنوات قدرة 235 نسمة سنويا، وقد ارتبط به الزيادة العددية الناتجة عن الهجرات الداخلية إلى مدينة توكرة المصاحبة للتنمية الاقتصادية زيادة في أعداد الأسر من 853 أسرة الى 1419 أسرة خلال نفس الفترة وبالتالي نحو

³ نسبة الزيادة السنوية = $\frac{K2 - K1}{K1} \times 100$ حيث أن: K2 المساحات التالية. K1 المساحات السابقة. n فرق الفترة الزمنية بين السنوات. John,c, The population Geography, 3rd ed, Longman, New York, U.S.A, pp 90-92, 1995.



الاحتياجات السكنية من المباني والوحدات السكنية من 1541 مسكن عام 1966م الى 2169 مسكن عام 190 أي خلال 14 عام زاد عدد المساكن بنحو 44.8 مسكن/ سنويا، لذا نصيب كل أسرة واحده مكونة من خمس أفراد لكل مبنى داخل المدينة مما يعني التوسع الأفقي لمساحات المباني عن التوسع الرأسى لاتساع الرقعة العمرانية للمدينة. ولا يختلف الوضع بالنسبة للفترة 1980 - 2000م حيث بلغ عدد السكان من 5100 نسمة عام 1980م الى 7285 نسمة عام 2000م. بزيادة عددية قدرها 2185 نسمة ، ومعدل زيادة سنوية قدرها 2.145% وبالتالي زاد عدد الأسر ليصل إلى 1962 أسرة، فبلغ حجم الأسرة الواحد 3.7 نسمة / أسرة، مما انعكس ذلك على تطور عدد المباني من 2169 مبنى عام 1980م إلى 1490 مبنى عام 2000م بفارق عددي قدره 321 مبنى ومعدل زيادة سنوية قدرها 16.05 مبنى/ سنويا، مما يعكس الزيادة العددية في عدد السكان والمباني بالمدينة مع التنمية الاقتصادية والخدمات والمرافق بالتالي فإنه سينعكس التخطيط للاحتياجات السكنية للسكان في المستقبل لاستيعاب النمو السكاني والهجرة المتزايدة للمدينة.

جدول (3) النمو السكاني والسكني في مدينة توكرة للفترة 1966-2000 م

السنوات	عدد السكان	الزيادة السنوية %	عدد المساكن	عدد الأسر	الزيادة السنوية %
1966	1800	-	1541	853	-
1980	5100	13.09	2169	1419	4.74
2000	7285	2.14	2490	1962	1.91

المصدر: التعدادات العامة للسكان والمساكن للفترة 1966-2000 م، الجدول 3، 9،

12، النسب من حساب الباحث.

3- الاحتياجات المستقبلية للإسكان في مدينة توكرة حتى عام 2036م:

يشهد الهيكل الإسكاني مجموعة من التحولات والتغيرات نتيجة التأثير المتبادل بين المدن الصغيرة والتجمعات السكانية التي تقع في ظهيرها أو اقليم نفوذها



مجلة السلام الدولية للعلوم الانسانية والتطبيقية

مجلة علمية محكمة

الجغرافي، وذلك راجعاً إلى السياسات الإسكانية التي توليها الدولة دوراً مهماً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق يتضح أن السياسة الإسكانية ستؤدي إلى مرحلة جديدة من مراحل تطور النمو السكاني بالمدينة التي تعتمد في المقام الأول على التكامل الاجتماعي والاقتصادي بين التجمعات السكانية والسكنية المختلفة من خلال خلق منظومة بين مدينة توكرة والمدن المجاورة لها والتجمعات السكانية في ظهيرها الجغرافي لخلق التبادل في الخدمات والنواحي التجارية لذا فإن السياسة الإسكانية المرتبطة بالتنمية داخل المدينة تعتمد في المقام الأول على المخطط العام للدولة في توفير احتياجات المدن من النواحي الاقتصادية والسكن وفقاً لمعايير تنموية واضحة وما تتطلب من مخصصات سنوية للتنمية السكانية والإسكانية والاقتصادية لخلق دور فعال كمحاور تنمية في المجتمعات الحضرية وخدمة ريفها المجاور، ولقد وضعت مؤسسة دوكتسيادس مخطط تنموي للمدن الليبية شمل مدينة توكرة واحتياجاته السكنية على مدار الفترة 1980 - 2036م. الجدول (4).

جدول (4) الاحتياجات السكنية المتوقعة لمدينة توكرة للفترة 1980 - 2036م

السنوات	عدد الوحدات السكنية	الزيادة السنوية %
1980	1097	-
2000	4200	4.96
2020	6250	2.32
2036	6741	1.57

المصدر: 1- مؤسسة دوكتسيادس للسنوات 1980، 2000م. 2- اعداد الباحث من خلال الدراسة الميدانية 2019م.

يتضح من دراسة الاحتياجات السكنية المتوقعة لمدينة توكرة حسب المخطط العام لتنمية المدن الساحلية بليبيا ما يلي:

- انخفاض واضح في نسب الزيادة السنوية للاحتياجات السكنية خلال الفترة 1980 - 2000م على الرغم من الزيادة العددية لها، حيث أن الفارق كل 20 سنة من هذه الاحتياجات يتضاءل حسب



الحجم السكاني المتوقع وحسب احتياجاتهم من السكن ليتراوح نسب الزيادة السنوية من 4.96% عام 2000م إلى 2.32% عام 2020م .

- بعد الفترة 2020 - 2036 أي خلال 20 سنة قادمه نجد أن نسب الزيادة السكانية سوف تختلف خلال تلك الفترة لتصل إلى 2.32% عام 2020م، ثم ما تلبث أن تتخفض لتصل إلى 1.57% عام 2036م، وذلك حسب الفارق المطلوب من الاحتياجات السكنية للسكان ونموهم السكاني وارتباط ذلك كله بالتنمية الاقتصادية والرقعة المكانية للخدمات والمرافق.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

لقد اتضح من دراسة التنمية وأثرها على احتياجات السكن والنمو العمراني لمدينة توكرة ما يلي :

- موقع المدينة الجغرافي على طرق النقل والمواصلات بشمال ليبيا، قد اثر على التطور المساحي للخدمات والوظائف الحضرية للمدينة، فقد نمت هذه المساحة من 10.52 هكتار عام 1966م إلى 4.4.3% هكتار عام 2000 بمعدل زيادة سنوية قدرها 11.8 هكتار / سنوياً.
- اسهم هذا التطور في التنمية الاقتصادية واستخدمات الارض بالمدينة على تطور النمو العمراني لمدينة توكرة لنفس الفترة من 4.57 هكتار عام 1966م إلى 120 هكتار عام 2000م بمعدل زيادة سنوية قدرها 3.395 هكتار / سنوياً، للنمو العمراني والاحتياجات السكنية بالمدينة.
- لقد أثرت أحجام السكان من خلال النمو السكاني ونمو عدد الأسر على الاحتياجات السكنية بالمدينة، فلقد تطور عدد السكان بالمدينة الناتجة عن الهجرات من 1800 نسمة عام 1966م إلى 7285 نسمة عام 2000م بزياده قدرها 5485 نسمة وبمعدل زيادة سنوية قدرها 161 نسمة / سنوياً، مما أثر على النمو في عدد المساكن من 1541 مسكناً عام 1966م إلى 2490 مسكناً عام 2000م.
- بالنسبة للاحتياجات المتوقعة من السكن وتطورها الاقتصادي زيادة في الوحدات السكنية التي ستصل 1097 وحدة عام 1980 م إلى 6741 وحدة



عام 2036 بفاق 5644 وحده ومعدل سنوي قدره 125.4 وحده/سنوياً، وبالتالي توفير الاحتياجات السكنية بما يتفق مع التنمية الاقتصادية في مدينة توكره.

ثانياً: التوصيات:

- توصي الدراسة بعدة مقترحات تفيد موضوع البحث واتجاهاته وأبرزها ما يلي:
- الاهتمام بالتخطيط المنظم للمدينة واتباع خطط عمرانية تسهل من التحركات السكانية واستقرار المدينة وتتفق مع توزيع الوحدات الاسكانية ووظائف المدينة المتعددة من الخدمات الصحية، التعليمية، الترفيهية، الادارية، وتسهيل التبادل التجاري الداخلي وخدمة سكان الظهير.
 - مراعاة البعد البيئي عند التخطيط العمراني وشكل المباني واتجاهاتها بما يتفق مع النواحي الصحية والمورفولوجية في ارتفاع الطوابق وعرض الشوارع والغطاء النباتي، والتهوية والبعد الشخصي للسكن بالمدينة، والفتحات من النوافذ والاشراف على شبكة الطرق الفرعية للسكن بالمدينة.
 - مراعاة تخطيط المناطق الصناعية بالمدينة لتقع في جنوب المخطط العام نظراً لهبوب الرياح الشمالية والشمالية الغربية الدائمة لتكون بعيدة عن المجاورات السكنية والاهتمام بتوزيع الأحزمة الخضراء حول الطريق الدائري للمدينة لتجديد الهواء وتقليل الرطوبة.
 - توفير مباني الخدمات والمرافق والبنية الاساسية وتوفير اعداد المدارس والفصول، والوحدات الصحية والمستشفى ومرافق الاسعاف والمطافئ .

المراجع

- 1- التعدادات العامة للسكان والمساكن للفترة 1966-2000 م .
- 2- بيانات التعدادات العامة للسكان، للسنوات 1973-2006 م .
- 3- مؤسسة دو كسيادس للسنوات 1980، 2000 م .
- 4- عبدالله عطوي، (2001) جغرافية المدن، ج4، ط1، دار النهضة العربية، بيروت .
- 5- الدراسة لميدانية للباحث 2019 م .

1- John،c، The population Geography،3rded، Longman، New York، U.S.A، pp 90-92، 1995.

2- Hadi،M،Bulugma، Benghazi thero vghages Benghazi 1972، pp 76- 82.